اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 107

5-12 فبراير 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

القطاع العقاري بدبي يرحب بالقرار .. تمديد العمل بمرسوم إيجارات 2011 يرسخ استقرار السوق

كشفت مصادر حكومية رفيعة المستوى تمديد العمل بمضامين المرسوم رقم (2) لسنة 2011 بشأن بدل إيجار العقارات في الإمارة وتطبيقه خلال الجاري 2012 والأعوام القادمة وحتى إشعار آخر. وجاءت تصريحات المصادر رداً على سؤال وجهته »البيان «حول ما إذا كانت دبي ستصدر مرسوماً للإيجارات لعام 2012 كما جرت العادة خلال الأعوام الخمسة الماضية. أوضحت المصادر بأن السلطات العليا قررت تمديد العمل (بالمرسوم) الماضي للأعوام المقبلة وفقاً للقيم الإيجارية التي يحددها المؤشر العقاري، فيما تلقت (البيان) تأكيدات من مسؤول في مؤسسة التنظيم العقاري (ريرا) المسؤولة عن المؤشر بتحديث بيانات المؤشر لعام 2012 وجاهزيته تنفيذا لمتطلبات تطبيق مرسوم الإيجارات. وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بصفته حاكم إمارة دبي أصدر المرسوم رقم (2) لسنة 2011 بشأن بدل إيجار العقارات في إمارة دبي، وجاء في المادة الأولى: أن تتحدد نسبة الزيادة القصوى في بدل إيجار العقارات في إمارة دبي بالنسبة للوحدات العقارية المؤجرة قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم على النحو التالي: - بدون أي زيادة في القيمة الإيجارية للوحدة العقارية إذا كان بدل إيجارها يقل عن 25 %من متوسط أجر المثل. - 5 %من القيمة الإيجارية للوحدة العقارية إذا كان بدل إيجارها يقل بنسبة تتراوح بين 26 %وحتى 35 %من متوسط أجر المثل. - 10 %من القيمة الإيجارية للوحدة العقارية إذا كان بدل إيجارها يقل بنسبة تتراوح بين 36 %وحتى 45 %من متوسط أجر المثل. - 15 %من القيمة الإيجارية للوحدة العقارية إذا كان بدل إيجارها يقل بنسبة تتراوح بين 46 %وحتى 55 %من متوسط أجر المثل. - 20 %من القيمة الإيجارية للوحدة العقارية المؤجرة إذا كان بدل الإيجار يقل بنسبة تزيد على 55 %من متوسط أجر المثل. وجاء في المادة الثانية أنه لغايات تطبيق المادة الأولى من هذا المرسوم يتحدد متوسط أجر المثل وفقاً لمؤشر تحديد بدل الإيجارات في الإمارة المعتمد لدى مؤسسة التنظيم العقاري .

تعليق

حسب قواعد علم اقتصاد المدن (Urban Economics) من المفترض أن يؤدي النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة إلى نمو قطاع العقار وليس العكس ، وبقولٍ آخر يؤدي النمو الطبيعي في عدد السكان إلى توسع قطاع السلع والخدمات لمواكبة الطلب المتزايد عليها مما يحقق نمو في الأرباح والتوظيف والأجور الذي ينعكس أيجاباً على الطلب على السلع والخدمات يودي إلى المزيد من التوسع وهكذا دواليك وهو ما يدخل الاقتصاد في دورة نمو متواصلة ، ودورة النمو هذه بدورها تنعكس على قطاع العقار بزيادة الطلب على العقار (السكني و التجاري والإنتاجي) وجذب المزيد من الاستثمارات لمواكبة وإشباع الطلب المتزايد على الوحدات العقارية وهذا السبب الرئيسي لازدهار قطاع العقار ونمو المدن عمودياً في وسط المدينة التجاري (Central Business District) وأفقياً في الضواحي وهذا ما يجعل قطاع العقار من القطاع المساندة للقطاعات الرئيسية (الصناعة والخدمات) وليس قطاعاً رئيسياً يقود النمو في الاقتصاد ككل . إذا أنصب تركيز راسمي السياسات الاقتصادية والمستثمرين على تنمية القطاع العقاري دون الإخذ في الاعتبار القطاعات الرئيسية المكونة للنشاط الاقتصادي فأنه هذا قد يؤدي إلى التأثير سلباً على تلك القطاعات على المدى الطويل وذلك بالاستئثار بالموارد المالية والبشرية على حساب القطاعات الإنتاجية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد يؤدي التسارع في التنمية العقارية إلى اعتمادها بالدرجة الأولى إلى موارد خارجية من أموال مقترضة من مؤسسات التمويل الدولية وعمالة مستوردة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة الارتفاع الفجائي للطلب وعجز العرض عن مواكبته ما يرفع تكلفة النشاطات الاقتصادية ومن ثم يأثر على تنافسية القطاعات الإنتاجية ويحد من نموها خاصة تلك التي تعتمد على السوق العالمية لتصريف أنتاجها وعلى تنافيسة الاقتصاد الوطني ككل على المستوى الدولي.

المصدر: البيان

الدولية

بنك انجلترا المركزي يضخ 50 مليار استرليني لدعم الانتعاش
صفحة 02 ◄

تراجع ثقة المستهلكين الامريكيين في بداية فبراير
صفحة 02 ◄

الاقليمية

50% انخفاض في الشيكات المرتجعة بالسعودية خلال 2011
صفحة 03 ◄

الشورى السعودي: فرض ضرائب 15% على الأراضي البيضاء
صفحة 03 ◄

المحلية

البنوك تطالب "المركزي" بتحرير "حساب الفوائد المعلقة"
صفحة 04 ◄

2.2 مليار درهم ارتفاع حجم الاستثمار الصناعي 2012
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
الاسواق المالية
صفحة 05 ◄

بنك انجلترا المركزي يضخ 50 مليار استرليني لدعم الانتعاش

صوت بنك انجلترا المركزي لصالح ضخ 50 مليار جنيه استرليني أخرى في القطاع المالي في اطار جهوده لدعم انتعاش الاقتصاد الهش الذي مازال مهددا بالانزلاق الى حالة ركود. وترك البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى قياسي منخفض يبلغ 0.5 بالمئة وقال كما كان متوقعا انه سيشتري أصولا - أغلبها سندات حكومية- بقيمة 50 مليار جنيه استرليني. وسترحب الحكومة بالسيولة الجديدة بعد ان تعرضت لضغوط مرة أخرى لتخفيف الاتجاه التقشفي بعد ان انكمش الاقتصاد في نهاية عام 2011 .

المصدر: رويترز

معدل التضخم في الصين يرتفع إلى 4.5 في المئة

سجّلت معدلات التضخم في الصين ارتفاعاً في يناير وذلك للمرة الأولى منذ يوليو الماضي، وذلك نتيجة زيادة إنفاق المستهلكين مع حلول العام الصيني الجديد. وقال المكتب الوطني للإحصاءات إن أسعار المستهلك ارتفعت بنسبة 4.5 %عن العام الماضي ، . وكانت معدلات التضخم قد سجّلت انخفاضاً منذ تسجيلها مستوى قياسياً مرتفعاً في ثلاث سنوات بنسبة 6.5 %وذلك في شهر يوليو2011. وقال محللون إنه لا ينبغي التعويل كثيراً على مستويات التضخم في يناير نظراً لارتباطها بارتفاع معدلات الإنفاق بمناسبة العام الصيني الجديد. وكانت السلطات الصينية، التي كانت تنفذ إجراءات للتحكم في معدلات التضخم المرتفعة، قد بدأت في تخفيف السياسة المالية، حيث أن انخفاض معدلات التضخم مع ضعف الطلب على المنتجات الصينية من أوروبا قد يؤثر على معدلات الصادرات. وقد تكون عطلات العام الصيني الجديد، قد أسهم في رفع الأسعار ومبيعات التجزئة. وقد تكون أدت إلى خفض التجارة ومعدلات الانتاج الصناعي بسبب إغلاق المصانع من أجل الاحتفال. وعانى الصينيين حالة من الإحباط بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة في العام الماضي. وفي محاولة لتخفيف المخاوف قالت الحكومة إنها ستزيد الحد الأدنى للأجور بنسبة 13% على الأقل كل عام .

المصدر: BBC Arabic

وكالة الطاقة تخفض توقعاتها لنمو الطلب على النفط

قالت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة ان الطلب العالمي على النفط سينمو بأقل من واحد بالمئة في 2012 مخفضة توقعاتها لنمو الطلب على النفط للشهر السادس على التوالي ومشيرة الى ضعف الاقتصاد العالمي. وخفضت الوكالة التي تقدم النصح في مجال الطاقة لاغلب الدول الصناعية الكبرى نمو الطلب على النفط هذا العام بمقدار 250 الف برميل يوميا الى 800 الف برميل يوميا. وقالت الوكالة "تاثر تقرير هذا الشهر بتخفيض تصنيفات اقتصادات في الفترة الاخيرة وما يسفر عن ذلك من ضعف نمو الطلب على منتجات النفط في عام 2012." وأضافت الوكالة أن السوق يبدو ان لديها "مرونة كافية على جانب العرض" للتعامل مع الاثر المحتمل للعقوبات الدولية على امدادات النفط الايرانية. وتابعت في تقريرها الشهري "رغم هذه التأكيدات من الواضح ان التصورات عن المسائل المتعلقة بالعرض تحد من انخفاض الاسعار عن مستوى معين الان." وقالت الوكالة ان انتاج أوبك ارتفع في يناير كانون الثاني الى أعلى مستوياته منذ أكتوبر تشرين الاول 2008 الى 30.9 مليون برميل يوميا. واشارت الى زيادة مطردة في انتاج ليبيا واستقرار الانتاج من السعودية والامارات.

المصدر: رويترز

اتساع العجز التجاري الامريكي في ديسمبر

اتسع العجز التجاري الامريكي أكثر قليلا من المتوقع في ديسمبر كما سجل العجز التجاري مع الصين العام الماضي رقما قياسيا بلغ 295.5 مليار دولار. وقال تقرير لوزارة التجارة الامريكية ان العجز التجاري في شهر ديسمبر ارتفع الى 48.8 مليار دولار مع ارتفاع واردات السلع لأعلى مستوى منذ يوليو تموز 2008 قبيل الازمة التجارية التي خفضت العجز. وزادت الصادرات الامريكية قليلا في ديسمبر وسجلت الصادرات البترولية وصادرات الخدمات والتكنولوجيا المتقدمة مستويات قياسية. وبالنسبة لعام 2011 بأكمله ارتفع العجز 11.6 %الى 558 مليار دولار وهو أعلى مستوى منذ 2008. وزادت الصادرات العام الماضي 14.5 %الى مستوى قياسي بلغ 2.1 تريليون دولار لتواصل الولايات المتحدة طريقها نحو تحقيق هدف الرئيس لمضاعفة الصادرات في خمس سنوات. ونمت الواردات 13.8 %الى مستوى قياسي بلغ 2.7 تريليون دولار وسجلت واردات عدة قطاعات مستويات قياسية. وسجلت واردات السيارات أعلى مستوى منذ 2007 والبترول أعلى مستوى منذ 2008. وزادت الصادرات الامريكية للصين 13.1 %الى 103.9 مليار دولار الا أن اثرها تضاءل بسبب زيادة الواردات بنسبة 9.5 %من الصين لترتفع الى 399.3 مليار دولار.

المصدر: رويترز

تراجع ثقة المستهلكين الامريكيين في بداية فبراير

أظهر مسح نشر أن ثقة الامريكيين في الاقتصاد انخفضت في اوائل فبراير بسبب مخاوف من تراجع الدخل رغم أن توقعاتهم بشأن سوق الوظائف ارتفعت الى مستوى قياسي. وانخفض المؤشر العام لثقة المستهلكين الذي تعده تومسون رويترز بالاشتراك مع جامعة ميشيجان الى 72.5 في أوائل فبراير من 75 في يناير كانون الثاني الذي كان أعلى مستوى منذ فبراير شباط 2011. وجاءت القراءة الاخيرة أقل من متوسط توقعات لخبراء استطلعت اراءهم والذي بلغ 74.5 في المسح الخاص بفبراير ذكرت ربع الاسر أن دخلها انخفض. وفي حين ارتفع عدد الاسر القلقة من انخفاض الدخل الا أن توقعاتها بشأن الوظائف سجلت مستوى قياسيا مرتفعا من التفاؤل. وذكرت وزارة العمل أن معدل البطالة انخفض في يناير كانون الثاني الى 8.3 %في يناير مقتربا من أدنى مستوى في ثلاث سنوات.

المصدر: رويترز

12 فبراير 2012

الشورى السعودي: فرض ضرائب 15% على الأراضي البيضاء

صرح عضو مجلس الشورى السعودي أن المجلس أنه قام برفع توصية إلى خادم الحرمين الشريفين ضمن إطار نظام تطوير الزكاة الجديد، تدعو إلى فرض ضريبة بنسبة تحصيل تقدر بـ 15% إلى20%، على الأراضي البيضاء غير المطورة. وأشار إلى أنه في حال إقرار التوصية سيكون المالك بين خيارين، إما أن يؤدي الضريبة التي ستذهب في شكل زكاة إلى المحتاجين، وإما أن يطور الأرض وينميها. وأضاف "عندما وصلت نداءات من المواطنين لمجلس الشورى من أجل حل هذه المشكلة قمنا بالفعل بإصدار قرار ينص على أن كل مَن لديه أرض أعدّها للتجارة أخذت منه زكاة بشرط توافر عشرة ضوابط، والزكاة التي وضعت ليست بالكبيرة، فالنسبة التي وضعت هي 2.5%، من قيمة الأرض.. ولكن في ظل عدم تطبيق القرار وبالنظر إلى الضريبة التي تطبق على الأراضي في أكثر دول العالم وهي بين 15 و20%، قمنا أيضا برفع توصية إلى خادم الحرمين ضمن إطار نظام تطوير الزكاة الجديد لتصبح النسبة بين 15 و20%، وهذا النظام، إن صدر، فسيعالج كثيراً من الأخطاء، وفقاً لصحيفة "الاقتصادية" السعودية. وقال حريري إن مشكلة تمليك ذوي الدخل المحدود للوحدات السكنية المدعومة ما زالت قائمة، رغم أن سعر البيع لها في المشروع هو سعر التكلفة الفعلي للبناء، الذي لا يمكن أن يوجد مثله أي عرض في السوق، مبيناً أن شريحة كبيرة من ذوي الدخل المحدود لا يستطيعون الحصول على برامج تمويل نظير عدم مواءمة دخلهم الشهري لاشتراطات تلك البرامج أو اعتمادهم على الضمان الاجتماعي.

المصدر: الأسواق العربية

50% انخفاض في الشيكات المرتجعة بالسعودية خلال 2011

قالت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية إن إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة في في نهاية عام 2011 شهدت تراجعًا حادًّا بنسبة 50% ولأول مرة مقارنة بما كانت عليه في 2010، حيث انخفضت قيمة الشيكات المرتجعة من نحو 10 مليارات ريال في نهاية العام قبل الماضي إلى نحو 5 مليارات ريال في عام نهاية 2011. كما أشارت إلى أن إجمالي عدد الشيكات المرتجعة شهد انخفاضًا حادًّا في نهاية عام 2011م بنسبة 48%، عما كانت عليه في نهاية عام 2010، حيث بلغ إجمالي عدد الشيكات المرتجعة في نهاية 2010، نحو 101.488 ألف شيك، فيما بلغ إجمالي عدد الشيكات المرتجعة في نهاية 2011، 52.468 ألف شيك. كما أظهر التقرير السنوي على نسخة منه أن إجمالي عدد الشيكات المرتجعة للأفراد قد شهد أيضًا انخفاضًا حادًّا في نهاية عام 2011م بنسبة 49 في المائة مقارنة بنهاية الفترة ذاتها في عام 2010م، حيث انخفض إجمالي عدد الشيكات المرتجعة للأفراد من 41.375 ألف شيك في نهاية عام 2010م إلى 21.164 ألف في نهاية عام 2011م، وفقاً لصحيفة "الاقتصادية" السعودية. كما انخفض إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة للأفراد بنسبة 57%، في نهاية عام 2011، مقارنة بما كانت عليه في نهاية عام 2010، ليصل من نحو 4 مليارات ريال في نهاية 2010، إلى نحو 1.7 مليار ريال في نهاية 2011. وشهد إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة للشركات انخفاضًا حادًّا بنسبة 46% نهاية العام الماضي مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2010، حيث انخفض إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة للشركات من نحو 6 مليارات ريال إلى نحو 3.3 مليار ريال. وسجل إجمالي عدد الشيكات المرتجعة للشركات انخفاضًا حادًّا بنسبة 48%، حيث انخفض من 60.113 ألف شيك إلى 31.304 ألف شيك في نهاية 2011. كما أظهرت أرقام أن إجمالي عدد وقيمة الشيكات المرتجعة في نهاية الربع الرابع من عام 2011 انخفاضًا حادًّا بنسبة 61 في المائة و57 في المائة على التوالي مقارنة بما كانت عليه في نهاية الربع الرابع في عام 2010.

المصدر: الأسواق العربية

الفائض بميزانية الكويت يقفز الي 47.6 مليار دولار في 9 أشهر

أظهرت بيانات من مصرف الكويت المركزي ان الفائض في الميزانية الكويتية قفز الي 13.2 مليار دينار (47.6 مليار دولار) في الاشهر التسعة الاولى من السنة المالية 2011-2012 بفضل زيادة أكبر من المتوقع في الايرادات النفطية وتراجع الانفاق. وشكل فائض الميزانية 37 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للكويت العضو بمنظمة اوبك في العام 2010 . وبلغ الفائض 7.0 مليارات دينار في الاشهر التسعة الاولى من السنة المالية السابقة. واظهرت البيانات التي نشرت في موقع مصرف الكويت المركزي على الانترنت أن الايرادات بلغت 21.4 مليار دينار في الفترة من ابريل نيسان الي ديسمبر كانون الاول في حين بلغ الانفاق 8.3 مليار دينار أو 42.5 بالمئة من خطة الانفاق للسنة بأكملها. وتضاعف الانفاق في ميزانية الكويت ثلاث مرات منذ 2004 وسجل مستوى قياسيا بلغ 19.4 مليار دينار للسنة المالية 2011-2012 التي بدأت في ابريل فيما يرجع جزئيا الي زيادة تكلفة الاجور. وعمدت الكويت الي زيادة الانفاق الاجتماعي في 2011 بما في ذلك منح نقدية وحصص غذائية مجانية لمواطنيها في خطوة اتخذتها ايضا معظم الدول الخليجية وسط الاضطرابات السياسية التي اجتاحت الشرق الاوسط رغم انها لم تشهد سوى احتجاجات على نطاق صغير العام الماضي. ووافق البرلمان الكويتي على خطة للتنمية بقيمة 110 مليارات دولار في فبراير شباط 2010 بهدف تنويع الاقتصاد ودعم القطاع الخاص لكن لم يتم انفاق شيء يذكر منها الي الان فيما يرجع في جانب منه الي نزاعات سياسية ادت الي استقالة حكومتين العام الماضي. وفي اغسطس اب قال حاكم الكويت ان اساءة استخدام فوائض الميزانية بما في ذلك انفاق في مجالات غير منتجة ساعد في ايجاد اختلالات هيكلية في اقتصاد البلاد. وفي سبتمبر ايلول قال وزير المالية ان الكويت -التي يبلغ عدد سكانها 3.6 مليون نسمة- ليس لديها أي خطط لزيادة الانفاق في الميزانية في السنة المالية القادمة ولا تتوقع تخفيضات في الميزانية واظهرت البيانات ان الايرادات النفطية بلغت 20.3 مليار دينار في الفترة من ابريل الي ديسمبر أو 95 بالمئة من اجمالي الايرادات. ووضعت ميزانية 2011-2012 على اساس سعر للنفط قدره 60 دولارا للبرميل

المصدر: رويترز

البنوك تطالب "المركزي" بتحرير "حساب الفوائد المعلقة"

طالبت العديد من البنوك، المصرف المركزي بضرورة تحرير "حسابات الفوائد المعلقة" والتي أقرها ضمن لوائح وبنود نظام تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها بنهاية العام 2010. مؤكدين أن عودة الاستقرار إلى القطاع الاقتصادي دفعت بالعديد من التجار والشركات إلى تسديد مبالغ كبيرة من مديونية فوائد قروضهم المتعثرة والتي بإمكانها زيادة عوائد وأرباح البنوك خلال العام الجاري إذا تم ترحيلها إلى حساب الأرباح والخسائر . وقال مصرفيون إن البنوك الوطنية تعرضت خلال العام الماضي إلى ضغوط إضافية بعد إقرار حسابات الفوائد المعلقة والذي يقضي بترحيل الفوائد المستحقة غير المقبوضة إلى حساب خاص يفتح ضمن سجلات البنك للقرض المعني تحت مسمى حساب فوائد معلقة ولا يرحل المبلغ إلى حساب الأرباح والخسائر مشيرين إلى أن معظم البنوك كانت تعتمد على دفعات الفوائد الضخمة - التي يدفعها الدائنون بين فترة وأخرى وبخاصة من الشركات والمقاولين والتجار ذوي القروض الكبيرة - في تحقيق توازن نسبي في الأرباح بعد تجنيب 25% مخصصات لهذه القروض إذا تم تصنيفها دون المستوى العادي أو 50% إذا كان مشكوكاً في تحصيلها . وأوضحوا أن البنوك تسعى من خلال تحرير حسابات الفوائد المعلقة إلى زيادة أرباحها بعد حدة الضغوط التي تعرضت إليها من تجفيف رسوم الخدمات المصرفية للأفراد وتوقعات بزيادة حجم المخصصات .

المصدر: الخليج

2.2 مليار درهم ارتفاع حجم الاستثمار الصناعي 2012

يبلغ حجم رأس المال المستثمر في قطاعات الصناعة التحويلية بالدولة حالياً نحو 115 مليار درهم مستثمرة في اكثر من 5200 منشأة صناعية تبلغ حجم عمالتها 405 آلاف عامل وكشف تقرير عن قطاع الصناعة بالدولة أعدته مؤسسة للاستشارات الاقتصادية عن ارتفاع حجم الاستثمار الصناعي بـ 2 .2 مليار درهم من خلال 273 منشأة جديدة تدخل القطاع خلال العام الجاري 2012 . وألقى التقرير الضوء علي معدل نمو الاستثمار الصناعي بالدولة منذ 2004 حتي نهاية العام الماضي 2011 الذي بلغ 52 مليار درهم مقارنة بحجم إجمالي رأس المال المستثمر في الصناعات التحويلية نهاية 2004 والذي بلغ 63 مليار درهم وبمعدل نمو 10% . وكشف التقرير عن التوقعات بدخول ما يقرب من 47 مليار درهم كاستثمارات صناعية جديدة خلال السنوات الخمس القادمة بمتوسط زيادة سنوية يصل إلى نحو 7 .9 مليار درهم، ويبلغ معدل الزيادة المتوقعة في إجمالي المال المستثمر لعدد المنشآت الصناعية وفقاً لخطط إطلاق المصانع خلال تلك الفترة 41% ليرتفع إجمالي رأس المال المستثمر في قطاع الصناعات التحويلية إلى نحو 162.7 مليار درهم بحلول 2017 . وأكد التقرير أن القطاع الصناعي مازال يحافظ على نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي والتي تصل إلى نحو 10%، وأن هذه النسبة مرشحة للزيادة خلال السنوات القادمة واستقطب القطاع الصناعي خلال تلك الفترة حوالي 198 ألف عامل جديد لتصل الأيدي العاملة في المنشآت الصناعية القائمة في الدولة إلى نحو 405 آلاف عامل مقارنة بنحو 206.7 ألف عامل عام 2004 . وبلغ متوسط الأيدي العاملة للمصنع الواحد نحو 77 عاملاً مقابل 68 في عام 2004 بزيادة قدرها نحو 9 عمال تمثل نسبة زيادة قدرها نحو 13% وبمتوسط نمو سنوي يصل إلى نحو 2% . وأشارت توقعات التقرير عن الفترة بين بداية 2011 وحلول 2017 ان يرتفع عدد المنشآت الصناعية بمتوسط زيادة سنوي تصل إلى نحو 6%، ليصل عدد المنشآت الصناعية إلى أكثر من 7 آلاف منشأة في نهاية العام المالي 2017 مقارنة بعددها في بداية 2011 في العام المالي 2010 .

المصدر: الخليج

246 مليار درهم قيمة صادرات أعضاء غرفة تجارة وصناعة دبي خلال 2011

ارتفعت صادرات وإعادة صادرات أعضاء غرفة تجارة وصناعة دبي خلال العام الماضي إلى 246 مليار درهم بزيادة نسبتها 14,5% مقارنةً بالعام 2010، بحسب مدير إدارة العلاقات الخارجية في الغرفة. وقال إن عدد شهادات المنشأ التي أصدرتها الغرفة خلال العام الماضي ارتفع بنسبة 8,3% مقارنةً بالعام 2010. وأضاف خلال كلمة أمام المشاركين في الاجتماع الفصلي الأول للعام 2012 مع مجموعات ومجالس الأعمال التي تعمل تحت مظلة الغرفة مؤخرا، أن إمارة دبي أثبتت مكانتها الرائدة كوجهةٍ مثالية للأعمال نتيجة تمتعها باقتصاد مرنٍ وغني وقائمٍ على تنوع الموارد الاقتصادية. .

المصدر: الاتحاد

"جهاز أبوظبي للاستثمار" أكبر صندوق سيادي في العالم

استأثرت الإمارات بثلاثة مراكز ضمن أحدث لائحة لأكبر 20 صندوق ثروة سيادية في العالم، وبإجمالي أصول مجمعة بلغت قيمتها 755 مليار دولار، في نهاية عام 2011. وحافظ جهاز أبوظبي للاستثمار (أديا)، على مركزه الأول عالمياً في تصنيف أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، وبأصول بلغت قيمتها 627 مليار دولار، طبقاً للائحة الجديدة، والتي نشرها معهد الثروات السيادية . وحلت مؤسسة دبي للاستثمار في المركز الـ14 عالمياً بأصول بلغ حجمها 70 مليار دولار، بينما احتلت شركة الاستثمارات البترولية الدولية "إيبيك"، المرتبة الـ16 بأصول بلغت قيمتها 58 مليار دولار، وصندوق "مبادلة للتنمية" في المرتبة 26 بـ27.1 مليار دولار، وصندوق رأس الخيمة في المرتبة 45 بـ 1.2 مليار دولار. وقال المعهد ان صناديق الثروة السيادية التي تتخذ من الشرق الأوسط مقراً لها، استأثرت بنسبة الثلث في لائحة العشرين الكبار، وبإجمالي أصول قدرها بحوالي 1.73 تريليون دولار. وحل صندوق "سما" السعودي في المركز الرابع بأصول 472.5 مليار دولار، وهيئة الاستثمار الكويتية سادسة بـ 29 ملياراً، وهيئة الاستثمار القطرية في المركز 12 بـ 85 ملياراً.

المصدر: الاسواق العربية

الاسواق المالية

تتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق المال في نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض من الأموال (مدخرات) إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال. وقد وجدت أسواق الأوراق المالية في الأساس لتشبع رغبات وحاجات المتعاملين، ومن ثم أضحت ضرورة حتمية استلزمتها المعاملات الاقتصادية بين البشر والمؤسسات والشركات. هذا وتعمل الأسواق على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات. وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتتبلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد والتي يعتمد الاقتصاد فيها على المبادرة والمبادأة الفردية والجماعية .

تستمد الأسواق المالية أهميتها من وجودها ومن الدور المتعدد الأوجه والجوانب الذي تقوم به، فهي أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد القومي، تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته، وفي الوقت عينه تتأثر به، مما يحدث بالتالي آثاراً جديدة. كما تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي، وتحوله من مال عاطل خامل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك تعمل أسواق الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم أو السندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم تأكيد أهمية إدارة الموارد النقدية للمشروعات. فضلاً عن ذلك توفر أسواق الأوراق المالية قنوات ومداخيل سليمة أمام الأفراد ولا سيما صغار المستثمرين، كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحيازة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب. كما تمثل حافزاً للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات. وكلما كانت أسواق الأوراق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة وذلك من خلال:

- توفير الحافز والدافع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وحماية الأطراف المتبادلة .
- القدرة على توفير وإعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع، ودعم الاستثمارات ذات الآجال المختلفة .
- رفع درجة الوعي الجماهيري بأهمية التعامل في أسواق الأوراق المالية وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد القومي .
- المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج وبالتالي رفع مستويات التشغيل أو التوظيف وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي .
- تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك بمساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور لأغراض تمويل مشروعات التنمية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي لديها .

1. الأوراق المالية محل التعامل في سوق النقد

(تتميز بأن تاريخ استحقاقها سنة فأقل. 2)المؤسسات المالية والوحدات الحكومية والشركات الكبيرة هي المصدر الأساسي لهذه الأوراق. 3) أشكالها:) أذون الخزانة1.أوراق مالية تصدرها الحكومة ويحصل حاملها على عائد ثابت في تاريخ محدد. 2.تصدر أذون الخزانة بتواريخ استحقاق مختلفة وعادة ما تكون 91 يوم و182 يوم وأخيراً 365 يوماً. 3.لا يتم دفع الفائدة للمستثمر، حيث تباع الأوراق بخصم .

2. الأوراق التجارية

.1وعد غير مؤكد بالدفع (Promissory Notes) تصدره الشركات المعروفة والتي لها وضعية مالية جيدة. 2.يتراوح تاريخ استحقاقها ما بين أيام قليلة إلى 270 يوم. 3.عادة ما تباع بخصم. 4.تقوم غالبية الشركات المصدرة لهذه الأوراق بالاحتفاظ لدى البنوك التي تتعامل معها "بحسابات اعتماد" غير مستخدمة بهدف ضمان قيمة هذه الأوراق.

3. شهادات الايداع القابلة للتداول

.هي إيصال تطرحه البنوك يثبت أن حامله قد أودع مبلغ معين لمدة محددة وبفائدة معلومة. 2.يمكن لحاملها إما الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو بيعها في السوق الثانوي. 3.تختلف عن أذون الخزانة والأوراق التجارية أساساً في أنها تحمل فائدة محددة يتعين دفعها في تاريخ الاستحقاق، إذن فهي لا تباع بخصم .

4. القبولات المصرفية

- من أقدم أدوات سوق النقد، وقد ظهرت أساساً لخدمة حركة التجارة الدولية.
- هي أمر بالدفع مسحوب على بنك من طرف عميل حيث يقبل البنك دفع مبلغ معين في تاريخ محدد.
- قابلة للتداول في سوق النقد حيث يمكن لأصحابها بيعها بخصم. 4.تتراوح فترات استحقاقها عادةً ما بين 30 يوم إلى 170 يوم، وإن كانت الفترة الشائعة هي 90 يوماً .

I. الأوراق المالية محل التعامل في سوق رأس المال

.في هذا السوق تستطيع الشركات الحصول على التمويل طويل الأجل الذي تحتاجه من خلال طرح أسهم وسندات. 2.تعتبر المخاطرة عاملاً هاماً في هذا السوق. 3.أشكالها: الأسهم وسندات الشركات .

- **الأسهم (Stocks)**

تمثل الأسهم الملكية (Ownership) في الشركات ويمكن إعادة بيع هذه الأسهم في السوق إما للحصول على نقدية أو لتعديل محافظ الاستثمار. ومنها الأسهم العادية، الأوراق المالية غير التقليدية في السوق المالي والأسهم الممتازة .

- **سندات الشركات Corporate Bonds**

.هي أدوات ديـون تطرحهـا الشركـات فـي السـوق المالـي باعتبارها مصدر أساسي من مصادر التمويل طويلة الأجل. 2.تختلف السندات فيما بينها بالنسبة للخصائص التالية: §أ .القابلية للاستدعاء (Callability) ب .الضمانات المقدمة (Security Offered) ج .القابلية للتحويل (Convertibility)§د .اختلاف درجة المخاطرة(Risk)